الأمم المتحدة

E/2010/NGO/84

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 May 2010
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من الإرسالية الدولية المسيحية للمكفوفين، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقّى الأمين العام البيان التالي الذي يوزع وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2010/100.

180610 180610 10-36739 X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

بيان

الإرسالية الدولية المسيحية للمكفوفين منظمة دولية معنية بالإعاقة والتنمية وتعمل على تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقات في أشد مجتمعات العالم حرماناً.

والقصد من هذا البيان توجيه الانتباه إلى الحالة التي تواجهها نساء العالم ذوات الإعاقة، لا سيما إبراز أشكال التمييز المضاعفة التي تواجه النساء المعوقات في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل؛ والمجتمع الدولي ملتزم باتخاذ إجراءات محددة لإدماج النساء المعوقات في جميع السياسات والبرامج المتعلقة بالجنسين.

وعموماً، غالبا ما تنتمي النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى فئات الأشخاص الأكثر استبعاداً في البلدان النامية. وإزاء التمييز القائم على أساس نوع الجنس وحالة الإعاقة، عليهن التعامل مع أقصى أنواع الفقر شدة. وربما تواجهن مشاكل متفاقمة في تلبية احتياجاتهن الأساسية كالمأوى، والغذاء، والمياه المأمونة والتصحاح والخدمات الصحية، والتعليم وفرص العمل. وعلاوة على ذلك، ثبت أن أوجه الإجحاف وعدم التوازن في أجور العمل مقارنة مع الرجال، سائدة في صفوف النساء والفتيات بدرجة كبيرة.

والنساء والأطفال ذوي الإعاقات عُرضة بصورة غير متناسبة للإهمال والإساءة داخل أُسرهم ومجتمعاتهم. ووأد الأطفال والقيود على الحقوق الإنجابية ممارسات شائعة في كثير من البلدان.

وغالباً ما يتم استبعاد النساء ذوات الإعاقة من عمليات صنع القرارات، بما فيها تلك المتعلقة بشؤونهن.

وتذكر الأمم المتحدة في تقاريرها أن معدلات الإعاقة بين النساء أعلى منها بين الرجال. أما نسبة الأُمية المقدّرة في صفوف النساء المعوقات فإنها تصل إلى ١ في المائة مقابل ٣ في المائة تقريباً بين الأشخاص ذوي الإعاقات ككل. ويتم توظيف ٢٥ في المائة فقط من النساء المعوقات في جميع أنحاء العالم مقابل ٥٠ في المائة من الرجال ذوي الإعاقات.

إن القصد من برامج التنمية هو دعم وتمكين أفقر الناس وأكثرهم استبعاداً. وسواء كانت النساء أو الفتيات من بين المستفيدات أو صانعات السياسة، فإن تمثيلهن بوجه خاص ناقص في هذه البرامج. أما نقص الهياكل القانونية والاتجاهات الاجتماعية السلبية والفقر، فإنها حواجز شائعة تحول دون مشاركة النساء المعوقات بالكامل في مجتمعاتهن، لا سيما في البلدان النامية.

وفي مختلف البرامج في أنحاء العالم، يتم تمكين النساء المعوقات من الالتقاء معاً ومعالجة مشاكلهن والمطالبة بحقوق الإنسان، لا سيما الحصول على التعليم والعمل اللائق والمياه النظيفة والخدمات الصحية والمشاركة بالكامل في جميع مناحي الحياة المجتمعية. ويجب أن تواصل النساء المعوقات إنشاء شبكات دعم دولية لزيادة التعريف بشواغلهن.

ومن ثم يجب أيضاً على صانعي السياسات والقائمين على تنفيذها إشراك النساء المعوقات في الحوار وفي مجال تحديد السياسات المتعلقة بالجنسين وبالإعاقة على السواء. وينبغي أن تراعي برامج التنمية الحواجز المالية والسلوكية والمادية، وكذلك الحواجز التي تعرقل الوصول إلى المعلومات والاتصال وتحول دون الوصول المتكافئ في هذا الشأن ومشاركة النساء المعوقات في المجتمع مشاركة تامة.

وتدعو الإرسالية الدولية المسيحية للمكفوفين وشركاؤها بقوة إلى إدراج النساء والفتيات المعوقات في الأُطر والإجراءات الدولية لحماية حقوق النساء المعوقات وإنفاذها.